

المآلات الجيوستراتيجية لجائحة كوفيد-19 مآزق النيوليبرالية والركون إلى الدولة

■ عبد السلام الطويل

على سبيل التقديم:

تمثل جائحة كورونا أزمةً مركّبةً متعددة الأبعاد؛ فهي - كما سوف نرى - أزمة بيولوجية، واقتصادية، وحضارية، ووجودية، فضلاً عن كونها أزمة أنثروبولوجية، فرغم عنصر المفاجأة الظاهر - الذي حكم بروز وانتشار كوفيد 19 - فإن هناك العديد من المؤشرات الموضوعية على توقُّعه، وهي المؤشرات والوقائع التي أوردتها - بغير قليل من التفصيل - «باسكال بونيفاس» (Pascal Boniface) في المؤلّف الذي خصصه لرصد الأبعاد الجيوسياسية لهذا الفيروس، انطلاقاً من الوعي بالتلازم بين القدرة على الحكم وتديير الشأن العام، والقدرة على التوقع (gouverner, c'est prévoir)¹؛ توقُّع المخاطر والأزمات. فعلى مدى خمس وعشرين سنة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يحذّر من المخاطر التي أمسّت تحدّق بالحياة الإنسانية، وبوجه خاص المخاطر الصحية².

1 - Pascal Boniface, Préface de Roselyne Bachelot, Géopolitique Du Covid-19: ce que nous révèle la crise du coronavirus, Éditions Eyrolles, 2020, Paris, p. 8-10.

2 - لقد تم الإعلان - انطلاقاً من سنة 2009 - عن حالات طوارئ الصحة العامة خمس مرات على نطاق عالمي؛ بداية من جائحة إنفلونزا الخنازير عام 2009، وشلل =



ومع ذلك ظل التفكير في المخاطر والتهديدات التي تواجه الوجود الإنساني مرتيناً بالمنطق العسكري والأمني³.

الراجع أن هذه الجائحة سوف ترسخ الوعي بما سبق أن رصده عالم الاجتماع أولريش بيك (Ulrich Beck) من خلال تفاعله وتأمله في كارثة تشيرنوبل (Tchernobyl)؛ حيث أعلن انبثاق حادثة جديدة⁴، بعد أن لم يعد جوهر الحادثة القائمة يمثل نزوعاً وتشوقاً وسعيّاً مستمراً نحو المستقبل باسم إيمان لا حدود له في التقدّم والتطور⁵، وإنما أمسى يفيد - في ظل هذه الحادثة الجديدة الانعكاسية (réflexive) - قدرة المجتمع على توقع واستباق الأخطار سعيّاً للتحكم فيها⁶، وذلك من خلال التحلي بروح اليوتوبيا والشجاعة والفعالية بدل الإغراق في الكارثية⁷.

بين منطق الكارثة ومنطق السياسة والقانون

رغم أن القانون غالباً ما يتمّ تعليقه باسم الكوارث⁸، ورغم أن هذه

= الأطفال عام 2014، وإيولا في غرب إفريقيا عام 2014، واندلاع فيروس زيكا عام 2015، وصولاً لاجتياح إيولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 2019. وقد رصد خبراء منظمة الصحة العالمية حدوث 1483 انتشاراً وبائياً في 172 دولة بين 2011 و 2018. وعلى إثر ذلك عدت المنظمة أن تلك الحوادث تُعدّ بمثابة مؤشرات على حقبة جديدة من الأوبئة شديدة التأثير والانتشار السريع. وحذرت من كارثة بيولوجية عالمية من شأنها أن تسفر عن وفاة ما بين 50 إلى 80 مليون شخص، والإجهاد على ما يصل إلى 5 في المائة من الاقتصاد العالمي، مع ما سوف يترتب عن ذلك من اضطراب وعدم استقرار سياسي واجتماعي.

- 3 Bertrand Badie, Coronavirus "La mondialisation enfin mise à nu", Propos recueillis par Laurent Marchand, DANIEL FOURAY / OUEST-France, Le 26-03-2020.

- 4 l'émergence d'une nouvelle modernité.

- 5 au nom d'une croyance sans limite dans le progrès.

- 6 "La modernité se définissait désormais comme réflexive, comme la capacité d'une société à savoir anticiper et maîtriser les risques",

- 7 Edgar Morin, Interview, Par Simon Blin, UNSA MAIRIE SAINT DENIS, N° du27-03-2020. <https://unsasaintdenis974.com/>

- 8 "C'est au nom de la catastrophe qu'on suspend les règles du droit", voir: Michaël Fessel et Frédéric Worms, La catastrophe est-elle une politique? (discussion), Esprit, MAI 2011. <https://esprit.presse.fr/article/>

الأخيرة عادةً ما تخلخل العدالة وتكشف عن المظالم⁹؛ فإنه لا يمكن الرد على الكوارث ومواجهتها إلا من خلال الحفاظ على العدالة. ومن ثمّ فإن الاختيار الديمقراطي - وما يقتضيه من نهج للشفافية، والتداول على السلطة، واحترام القانون في مواجهة الجائحة - من شأنه أن يسعفنا لتلافي تغذية نظريات المؤامرة، ومواجهة مضاعفات الجائحة بطريقة أكثر عقلانية ومسؤولية ونجاعة¹⁰.

وفي هذا الإطار لا ينبغي اختزال الكارثة في خطرٍ مهمًا كان هذا الخطر جسيماً، كما لا يمكننا اختزالها - من وجهة نظر أخلاقية - في مجرد حسابات

رغم أن القانون غالباً ما يتمّ تعليقه باسم الكوارث، ورغم أن هذه الأخيرة عادة ما تخلخل العدالة وتكشف عن المظالم؛ فإنه لا يمكن الرد على الكوارث ومواجهتها إلا من خلال الحفاظ على العدالة.

اقتصادية بناء على منطق الربح والخسارة، ومثلما يتعين الاعتراض على الاختزال الاقتصادي للكارثة في مجرد خطرٍ مهمًا كان جسيماً؛ يتعين كذلك رَفُضُ تصعيد الكارثة إلى مستوى «نهاية للعالم» (L'apocalypse) بوصفها كارثة الكوارث.

تجربنا الجائحة وتحتنا - من حيث هي كارثة - على العمل على بناء مؤسسات عادلة، وإحداث وتوجيه التقنية، ولذلك فإن الكارثة لا تمثل إعراضاً وهجراً للسياسة، بقدر ما تتمثل إعادة توجيه لها¹¹، مثلما أن العدالة تشكّل دوماً عنصر

استجابة وردّ على الكارثة. وبهذا المعنى فقد حلت محل «الثورة» والتقدم» معاً¹²؛ بحيث ما كان لموضوع الكارثة أن يفرض نفسه في المجال العام لولا تراجع واستقالة وانسحاب السياسة (rétractation du politique)، وفي هذا السياق

la catastrophe ébranle la justice et révèle les injustices. - 9

Susceptible d'alimenter les théories du complot. voir: Manuel Valls, Face à Dieuonné et Soral, ne rien laisser passer, La conversation avec Alexis Lacroix a eu lieu lors de l'émission "Affaires Publiques, diffusée sur Judaïques FM, le vendredi 22 mai 2020. <https://laregledujeu.org/>

"la catastrophe n'est pas un abandon du politique mais une réorientation du politique". - 11

Michaël Fœssel et Frédéric Worms, La catastrophe est-elle une politique? (discussion), Esprit, - 12 MAI 2011. <https://esprit.presse.fr/article/>



يجري استحضار الكوسموبوليتية (La cosmopolitique) بالمعنى الكانطي؛ أي كسياسة من أجل الإنسانية جمعاء؛ تتخذ من العالم موضوعاً لها¹³.

ولتجاوز هذه الأزمة المركبة الناتجة عن هذه الجائحة، يؤكد إدغار موران أننا لسنا بحاجة إلى إنسانية جديدة، بقدر ما نحن بحاجة إلى إنسانية متجددة (humanisme régénéré)، مبرزاً كيف أن الإنسانية أخذت منحيين متعارضين؛ المنحى الأول نزع إلى «شبه تأليه للإنسان» (quasi-divinisation) (de l'humain)، بعدما أوهمت قوة العلم والتكنولوجيا بإمكانية السيطرة على الطبيعة. والمنحى الثاني عبّر عنه ميشال دو مونتان (Michel de Montaigne) من خلال نزعتة الإنسانية، التي جعلته يرى في كل إنسان شريكاً له في الوطن؛ ومن ثمّ شريكاً له في الإنسانية¹⁴.

ومع أن هناك من يمعن في التأكيد على أن القوة الرمزية للعقد الاجتماعي باتت تضمّر، لببشرنا بانبثاق مصدر جديد للشرعية، يتمثل في شبكات التواصل الحديثة؛ فإن القوة المعيارية للتعاقد لم تستنفذ كامل زخمها وممكناتها التاريخية، والدليل على ذلك أن من يسعى لتجاوز العقد الاجتماعي - في ظل هذه الجائحة - بعقد بيولوجي (contrat biologique)¹⁵؛ ظل رهيناً - رغم ذلك - لأصل صيغة التعاقد من حيث هو تعبير عن الإرادة الحرة للناس والأمم في التاريخ.

ومن ثمّ فشبكات التواصل الحديثة قد تُشكّل إطاراً جامعاً لمختلف الآراء، وأداة للتعبير عن رأي الجماعة أو الأخرى الجماعات والمجموعات، لكن لن يتحقق لها التعبير عن هذه الإرادة بشكل قانوني وأخلاقي ملزم إلا انطلاقاً من الصيغة التعاقدية.

Ibid.

- 13

"Je reconnais en tout homme mon compatriote." Edgar Morin, Les deux humanismes, Le Monde diplomatique, Octobre, 2015. <https://www.monde-diplomatique.fr/>

"L'enjeu d'aujourd'hui est au contraire que la multitude reste multitude mais que les nouveaux liens se conjuguent avec une sorte de contrat biologique, un dispositif qui insère l'humanité dans la nature et dans les différentes manifestations de la vie", Matthieu Febvre-Issaly, Droit, morale et épidémie, Esprit, N° AVRIL 2020.

أولاً: في طبيعة الأزمة المترتبة عن جائحة كورونا

تمثل جائحة كورونا - كما سلفت الإشارة - أزمةً مركّبة متعدّدة الأبعاد؛ فهي أزمة بيولوجية، واقتصادية، وحضارية، ووجودية، فضلاً عن كونها أزمة أنثروبولوجية؛ فهي أولاً: أزمة بيولوجية لجائحة تفكك بحياة الناس دونما تمييز، وتفاقم من عجز القدرة الاستيعابية للمستشفيات، وهي القدرة التي كادت تُجهز عليها السياسات النيوليبرالية قبل الجائحة حتى في أكبر الاقتصاديات العالمية، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ شبكات التواصل الحديثة قد تُشكّل إطاراً جامعاً لمختلف الآراء، وأداة للتعبير عن رأي الجماعة أو الأحرى الجماعات والمجموعات، لكن لن يتحقق لها التعبير عن هذه الإرادة بشكل قانوني وأخلاقي ملزم إلا انطلاقاً من الصيغة التعاقدية.

وثانياً: أزمة اقتصادية ناتجة عن تداعيات أزمة 2008، سرعان ما استفحلت بفعل إجراءات «الحجر الاقتصادي» المترتب تلقائياً عن الحجر الصحي العام، وما ارتبط به من إجراءات سيادية كإعلان حالة الطوارئ وغلق الحدود، مع ما استتبع ذلك من شلل في حركة النقل الدولي؛ الجوي منه والبحري، والبري.

وثالثاً: أزمة حضارة¹⁶ ناتجة عن انتقالنا فجأة من حضارة قائمة على الحركة والتنقل¹⁷، إلى وضع عالمي أكرهنا جميعاً على تقييد حركتنا إلى أقصى الحدود.

رابعاً: أزمة وجودية¹⁸ جعلتنا نفكر وتأمل جدياً في معنى ومغزى وجودنا ومآله.

خامساً: أزمة أنثروبولوجية¹⁹ كشفت مدى هشاشة وانكشاف ومحدودية

crise de civilization.

- 16

nous passons brusquement d'une civilisation de la mobilité à une obligation d'immobilité. voir: Edgar Morin, Interview, Par Simon Blin, UNSA MAIRIE SAINT DENIS, N° du27-03-2020. <https://unsasaintdenis974.com/>

une crise existentielle.

- 18

Plus profondément, cette crise est anthropologique.

- 19



حياتنا البشرية. كما كشفت أن التوحيد التكنو-اقتصادي للعالم²⁰ قد ترتب عليه - في مفارقة صارخة - اعتماد متبادل معمم²¹، ووحدة مصير فعلي للجماعة الإنسانية، لكن دونما تضامنٍ في مستوى هذا التحدي الوجودي²².

علماء أن كل هذه الأزمات مترابطة ومتداخلة بحيث يؤثر بعضها في بعضها الآخر، وعلماً - كذلك - أن هذا البعد المتعدد والمركّب للأزمة الناتجة عن هذه الجائحة من شأنه أن يثير أزمة في الفكر السياسي²³؛ حيث بدا كما لو أن العالم أمسى عصياً على الخضوع إلى شبكات تحليلنا²⁴، وكما لو أن معاييرنا الفكرية قد اهتزت وارتبكت.

غير أن هذه الجائحة لم تحلّ لتعمل على تآزيم عالم كان ينعم بالسلم والأمن والعدالة والرخاء والاستقرار؛ وإنما حلت لتكريس اختلال عميق طال بنية النظام الدولي برمته، مثلما طال مجال الطبيعة والمجتمع والعمران معاً؛ فمن مظاهر أزمة الوضع الدولي - كما رصدتها الأدبيات ذات الصلة قبل الجائحة - نهاية التفوق الغربي بل نهاية النموذج الغربي²⁵، وارتفاع التفاوتات الاجتماعية، وانعدام الأمن الاقتصادي، والأزمة البيئية، وغياب الثوابت المعيارية.

ذلك أن المجتمع الإنساني كان يتربقّب قبل الجائحة حلول مآسٍ كانت مؤشراتنا واضحة؛ فالأزمة الإيكولوجية التي وصلت إلى مستوى الكارثة المناخية كانت على وشك أن تجعل كوكبنا الأرضي غير صالح للحياة. كما أن التطور العلمي والتكنولوجي من خلال الذكاء الصناعي يهدد بتشريد ملايين العمال وحرمانهم من وظائفهم. في الوقت الذي بلغ فيه تركيز الثروة مستويات

l'unification techno-économique du globe. - 20

Interdépendance généralisé. - 21

Edgar Morin, Interview, Par Simon Blin, UNSA MAIRIE SAINT DENIS, N° du27-03-2020. - 22
<https://unsasaintdenis974.com/>

“Cette polycrise devrait susciter une crise de la pensée politique”, Ibid. - 23

Nos grilles d'analyse. - 24

La fin du modèle occidental, voir: Pascal Boniface, Préface de Roselyne Bachelot, Géopolitique - 25
Du covid-19. Op.cit. Chapitre 2.

قابلة للانفجار، لدرجة أن 1% من سكان العالم يملكون أكثر من الثروة التي يحوزها 99% الباقين.

ووجه الخطورة أن الأزمة لم تعد أمراً طارئاً وعارضاً في مسار تطور الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأوروبي، بل أصبحت بمثابة البنية المحددة لهما معاً؛ ففي سنة 2016 بلغ عدد الفقراء بأوروبا 120 مليون فقير، وارتفع معدل البطالة إلى 10.1% في منطقة اليورو، ولدى الشباب وصل إلى 20.7%²⁶. أما أثناء الجائحة وبعدها مباشرة فسوف تستفحل الأزمة أكثر.

إنّ جائحة كورونا لم تحلّ لتعمل على تأزيم عالم كان ينعم بالسلام والأمن والعدالة والرخاء والاستقرار؛ وإنما حلّت لتكريس اختلال عميق طال بنية النظام الدولي برمته، مثلما طال مجال الطبيعة والمجتمع والعمران معاً.

وهي الأزمة التي عمّقت الانقسامات بين الشمال والجنوب، وبعثت مشاعر الإحباط والاستياء، وغذّت النزوعات الشعبوية اليمينية المتطرفة، ليبدو كما لو أن القوى الغربية بصد الارتداد عن كل مكتسبات النهضة والإصلاح والتنوير والحدّاث، والقيم التي طالما دعت إليها، من إنسانية، وعقلانية، وديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحرّيات عامة.

فرغم أن التحدي الوجودي الذي مثله هذا الفيروس - وما ترتب عنه من مخاطر وانعكاسات

اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ونفسية جسيمة - جعل جُلّ المراقبين والمحلّين - بمختلف خلفياتهم الأكاديمية - يذهبون إلى أن هذه الجائحة سوف تؤدّن بتشكّل عالم جديد؛ فإنه لا أحد بمقدوره أن يزعم القدرة على رسم الملامح الدقيقة لهذا العالم وطبيعة الحياة الدولية التي سوف تتخلق في كنفه، بعد السيطرة على هذا «الوباء العالمي»، الذي يُعدّ لحدّ الآن بمثابة الاستراتيجية الوحيد (Pour l'instant, le seul stratège, c'est le virus)؛ كما لا أحد بمقدوره تحديد موازين القوى الدولية التي سوف تترتب عليه²⁷.

Pascal Lamy et Nicole Gnesotto avec Jean Michel Baer, "où va le Monde? Le Marché ou La force?", Odile Jacob, Paris, 2017, p. 15.

= ENTRETIEN de François Heisbourg, DANIEL FOURAY / OUEST-France, 24-03-2020. - 27



وفي هذا السياق يذهب الأمين العام للأمم المتحدة أونطونيو غوتيريش (Antonio Guterres) إلى أن عالم ما بعد كوفيد-19 سوف يتحدد بناء على التطور الذي سوف يعرفه هذا الفيروس سلباً أو إيجاباً. انطلاقاً من سيناريوين أساسيين: سيناريو متفائل مشروط بالتعاون والتنسيق الجماعي بين الدول المتقدمة أساساً، في مواجهة هذه الجائحة ومحاصرة آثارها المدمرة. وفي هذه الحالة يتوقع أن تعود الأوضاع إلى مسارها «الطبيعي» في غضون سنتين أو ثلاث سنوات، وإلا فإننا سنكون بصدد السيناريو المتشائم؛ الناتج عن غياب التعاون والتنسيق اللازم بين القوى الدولية الكبرى؛ سعيًا للردّ الجماعي على هذه الأزمة المركبة الناتجة عن هذه الجائحة. وفي هذه الحالة يتوقع أن تكون نتائجها العامة وخيمة، يترتب عليها ارتهان العالم لركود اقتصادي حاد، يمتد ما بين خمس وسبع سنوات عجاف. وهو ما سوف يجعل الحالة الوبائية تمتد إلى أجل غير مسمى. ليخلص إلى أن المعضلة الكبرى والتحدي الأخطر التي بات يهدد العالم يكمن في غياب التعاون الدولي بين القوى الكبرى: الولايات المتحدة، والصين، وروسيا²⁸.

فبينما يتوقع محللون اقتصاديون ويخشون من انهيار اقتصادي أشد وقعاً من الانهيار العظيم لعام 1929، وما ترتب عنه من إغلاق لأبواب آلاف الشركات، ومن تقليص وانكماش تاريخي حاد ومفاجئ في النشاط الاقتصادي والأسواق، وارتفاع وثيرة التقلبات الحادة في الأسواق المالية التي لم يشهدها العالم منذ الكساد الكبير، وموجة ركود عارمة على المدى القصير، حيث كادت عجلة الاقتصاد تتوقف كلياً بفعل تعميم الحجر الصحي، مع ما ترتب عن ذلك من حرمان عشرات الملايين من العاملين من وظائفهم، والزج بهم لمواجهة مصيرهم دونما حماية ولا مورد، وفقدان الطبقة الوسطى للمزيد من قدرتها المالية ووضعها الاجتماعي؛ يذهب آخرون إلى أن هذه الجائحة ما إن تنتهي

<https://www.ouest-france.fr/> (De toute façon, il est vraiment trop tôt pour donner des conclusions géopolitiques, en disant que la Chine a gagné, l'Europe est par terre et l'Amérique dans le néant).

28 - Antonio Guterres, Les relations entre les grandes puissances sont plus dysfonctionnelles que jamais, Propos recueillis par, Stefan Beutel Sbacher et autres, Le Figaro, N° 27-28 Juin 2020, p. 8.

حتى تطلق دينامية اقتصادية قوية من شأنها أن تعوض ما تكبده الاقتصاد العالمي من خسائر فادحة، وتعزز مكانة الطبقة الوسطى.

وبينما يعتقد بعضهم أن الأزمة الناجمة عن هذه الكارثة سوف تحث النخب العالمية على القيام بمزيد من التنسيق بين خططها وسياساتها واستراتيجياتها العالمية؛ يرى اتجاه آخر أن انتهاء الأزمة سوف يؤذن باشتداد حدة التنافس، بشكل غير مسبوق؛ للسيطرة على الأسواق العالمية، وربما الارتداد عن العولمة بوصفها دينامية كونية للاندماج والانفتاح والاعتماد المتبادل، والانكفاء - بدلاً من ذلك - على الحدود الوطنية، وهو ما يعززه الصعود المتنامي للحركات الشعبية والقومية المتعصبة.

يتوقع محللون اقتصاديون ويخشون من انهيار اقتصادي أشد وقعاً من الانهيار العظيم لعام 1929، وما ترتب عنه من إغلاق لأبواب آلاف الشركات، ومن تقليب وانكماش تاريخي حاد ومفاجئ في النشاط الاقتصادي والأسواق.

أما على المستوى السياسي فقد ازدادت المخاوف من أن تغذي جائحة كورونا النزوع لانفلات الإيديولوجيات الشعبية العنصرية والمتعصبة من عقالها، ومن أن تغري بالارتداد والتراجع عن الاختيار الديمقراطي والمكتسبات التي حققها المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة. وكذا استغلال عامل الخوف من الوباء لفرض المزيد من الحواجز وضبط أمن الحدود، ومنع الهجرة²⁹.

لقد كشفت الأزمة/الكارثة لحظة تفجّرها عن مدى التأزم والحوار الأخلاقي الذي طال المنظومة النيوليبرالية، حيث تحول الشعار الشهير لأدم سميث «دعه يمر، دعه يعمل» (Laissez passer, Laissez faire) إلى شعار يستبطن شحنة بالغة المأساوية: «ابق في بيتك، ومت في بيتك» (rester chez soi, mourir chez soi)، كما طال منظومة العلاقات الدولية والتعاون الدولي

29 - Manuel Valls, Face à Dieudonné et Soral, ne rien laisser passer, La conversation avec Alexis Lacroix a eu lieu lors de l'émission "Affaires Publiques, diffusée sur Judaïques FM, le vendredi 22 mai 2020. <https://laregledujeu.org/>



التي أظهر عجزاً ملحوظاً في مواجهة الكارثة الراهنة، على الرغم من تكرار الحديث عن أهمية العمل المشترك لتجاوزها.

وهو ما يسري - بوجه خاص - على الولايات المتحدة الأمريكية، التي تخلت عن دورها القيادي، ولم تعد تهتم بالإسهام في تكييف وإدارة الأزمات الدولية كما كانت في السابق، رغم كونها القوة الأولى، من خلال إنفاقها أكثر من 50% من الميزانية العسكرية على مستوى العالم.

لقد أمنت القوى الدولية الكبرى بزعامة الولايات المتحدة في عدم تحمل مسؤولياتها التاريخية والأخلاقية، وهو ما جعل الأدبيات ذات الصلة تكشف عن الأبعاد اللاأخلاقية للسياسة الأمريكية، والنزوع البنيوي لدى الغربيين عموماً للغياب الاستراتيجي (l'abstentionnisme stratégique) والاستقالة في مواجهة العنف الذي يخترق العالم (voir de démission, face aux violences du monde). وهو ما تكرر في مرحلة الجائحة، وجعل المطالبة بزعامة دولية قوية ذات فاعلية ومصدقية تزداد³⁰.

وهو ما يجعلنا نسلم بصعوبة التكهن بمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية التي أمست تنحو منحى العزلة الاستراتيجية³¹؛ بحيث لم يحدث - منذ عقود - أن ظهر العالم بهذا القدر من عدم الاستقرار والغموض واضطراب الوجهة وعدم التوقع حتى قبل الجائحة؛ لدرجة أن مقولة «المفاجأة الاستراتيجية» (surprise stratégique) أمست - في مفارقة صارخة - بمثابة أساس النظام الدولي³².

بحيث لم يعد بمقدور القوة العسكرية ولا القانون ولا القيم أن تقود وتوجه

30 - وهي الحاجة التي عبّر عنها العديد من القيادات الدولية قبل الخبراء والباحثين الاستراتيجيين. انظر: أنطونيو غوتيريش في: Antonio Guterres, Les relations entre les grandes puissances sont plus dysfonctionnelles que jamais, Propos recueillis par, Stefan Beutel Sbacher et autres, Le Figaro, n° 27-28 /Juin 2020, p. 8.

وأنجيلا ميركل في: Angela Merkel: Il est dans l'intérêt de l'Allemagne que l'UE ne s'effondre في: Daniel Brossler et autres, Le Monde, n°: 28-29 Juin 2020, p. 3.

31 - وهي العزلة التي من المؤمل أن تقطع معها الإدارة الديمقراطية الجديدة بزعامة «جو بايدن».
32 - Pascal Lamy et Nicole Gnesotto avec Jean Michel Baer, "où va le Monde? Le Marché ou La force?", Op.cit, p. 36.

حركتهم على المستوى الدولي في مواجهة مفعول اللامبالاة التي تركزها العولمة الاقتصادية، مقابل تنامي قوى الهدم السياسية والاستراتيجية³³؛ ففي ظل عولمة جارفة ومتوحشة منفلة من كل ضابط، وفي ظل قارة أوروبية واهنة وعاجزة ومضطربة الوجهة، لا ندهش من هيمنة العنف وعدم اليقين والفوضى العارمة على المشهد الدولي³⁴.

لقد عاد «الجيوستراتيجي» ليشكل ركيزة مركزية للنظام الدولي، سواء تعلق الأمر بأوروبا، أو روسيا، أو الشرق الأوسط، أو إفريقيا، أو آسيا، حيث أمست علاقات القوة تُبْنِيْنُ (من البنية) (structurent)، أو بالأحرى تأتي وتُجهز على التوازنات الإقليمية أكثر مما تجعلها العولمة الاقتصادية سلمية.

لم يعد بمقدور القوة العسكرية ولا القانون ولا القيم أن تقود وتوجه حركتهم على المستوى الدولي في مواجهة مفعول اللامبالاة التي تركزها العولمة الاقتصادية، مقابل تنامي قوى الهدم السياسية والاستراتيجية.

والدليل الدامغ أن نفقات التسلح على الصعيد العالمي - بعد أربع سنوات من الانخفاض - سرعان ما عادت إلى الارتفاع منذ سنة 2015 لتصل إلى حوالي 1739 مليار دولار سنة 2017 بما يعادل 22% من الناتج الداخلي الإجمالي على المستوى الدولي، لترتفع سنة 2019 بـ 4%.

وبقدر ما كشفت هذه الجائحة الفتاكة - التي طال تهديدها الجميع دونما تمييز - مدى حاجة المجتمع الإنساني وافتقار مختلف دوله لسياسة

عالمية متسقة وناجعة وتضامنية لمواجهة مختلف المخاطر، بقدر ما كدنا لا نرى أي جهودٍ دوليةٍ مشتركة، للرد الجماعي على مخاطر انتشار هذا الوباء على الصعيد العالمي. بل رأينا، على النقيض من ذلك، وفي مفارقة أخلاقية صادمة، كيف فجر وباء كورونا حرب تصريحات واتهامات بعمليات قرصنة وسطو على معدات ومواد طبية، أبطالها ليسوا عصابات إجرامية؛ وإنما دول وحكومات يفترض أنها تنتمي إلى العالم المتحضر³⁵.

Ibid. p. 38.

- 33

Pascal Lamy et Nicole Gnesotto, Op.cit., p. 29.

- 34

- 35 - عبد السلام طويل، «استعادة الوعي بمركزية الدولة - في مواجهة الجائحة -» ضمن كتاب جماعي =



ومع أن العالم تحت تأثير جائحة كورونا يبدو وكأنه في حالة توقف؛ فإن نوعية الاستجابة النهائية للأزمة الناتجة عنها ونوعية تديرها - هي التي سوف تحدد المواقع والأوزان النسبية للقوى الدولية الأكثر تأثيراً في عالم ما بعد كورونا، مثلما سوف تحدد - من الناحية المعيارية والاستراتيجية - المنحى الصراعي المكرس للاستقطاب، أو المنحى التعاوني المعزز للاعتماد المتبادل. وبصيغة أخرى: أستكون الغلبة للمنظور «الجيوسياسي» (Géopolitique) ودوره المحدد والحاسم؟ من خلال العودة القوية لعامل القوة بوصفه عامل تأثير وتوجيه للنظام الدولي والعلاقات الدولية التي باتت مطبوعة بغير قليل من الفوضى والانظام؟ أم ستكون الأولوية للعوامل البنيوية المهيكلة لـ «الجيواقتصادي» (Géoéconomie) والاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية على مستوى المبادلات³⁶؟

إذا كانت الأوضاع الدولية - بكل تناقضاتها وتوتراتها قبل الجائحة - قد جعلت المتخصصين يتوقعون قيام وضع «جيوسياسي» جديد (une nouvelle donne géopolitique s'installe)؛ فإن الجائحة سوف تؤكد وتوسّع مدى هذا التوقع إلى أقصى الحدود. ووجه المفارقة أنه بعدما بدا كما لون أن «الجيوسياسية» نفسها تتمحي وتتوارى خلف دينامية العولمة - بدعوى أن علاقات القوة العسكرية لم تعد تهيكّل النظام الدولي، وإنما التجارة والنمو الاقتصادي³⁷ - ها هي ذي الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا تشكل عنصر كبح لديناميات العولمة نفسها.

لكن بينما يبدو - ظاهرياً - أن الجائحة قد أمّعت في كبح دينامية العولمة؛ يؤكد برتراند بادي أنها جعلتنا - في واقع الأمر - نقف على حقيقتها؛ عالم واحد يتكون من 7.5 مليار فرد يركبون السفينة نفسها، في إشارة إلى أن المجتمع الإنساني في هذا العالم يواجه المصير نفسه؛ عالم تربطه علاقات اعتماد

= حول موضوع: «أدوار الدولة والجماعات الترابية في زمن كورونا»، إشراف وتسيق، محمد العمراني بوخيزة، وحמיד أبولاس، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2020، ص 299 - 300.

Ibid., p. 65.

- 36

Ibid., p. 32. "Ce ne sont plus les rapports de force militaires qui structurent le système international, c'est le commerce et le développement économique".

- 37

متبادل استثنائية بين الفاعلين، وكذلك بين مختلف مجالات النشاط الاجتماعي، خاصة بين المجال الاقتصادي، والصحي، والبيئي³⁸.

إن الدرس الأكبر الذي تقدّمه لنا العولمة في سياق هذه الجائحة - من وجهة نظر برتراند بادى - هو أن لا خيار لنا لمواجهة مختلف التحديات إلا بالحاكمة الشاملة (la gouvernance globale) بحثاً عن المبادئ الضابطة فيما يتجاوز مبدأ السيادة؛ دون أن يعني ذلك تقليه من أهمية الدولة. فلأول مرة وبهذه الدرجة يتضح أن لا مجال لمواجهة ومجابهة أي تحدّد مشترك إلا برد

وجواب مشترك؛ على ألا يكون مجرد جمع ورض لأجوبة وردود مختلف الدول، وإنما يكون جواباً مندمجاً قائماً على التركيب والتنظيم والتنسيق، سعياً لإعطاء وجه جديد للفعل العمومي.

هذا على المستوى العام، أما بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي؛ فلا ريب أن الأزمة سوف تكون أشد وقعاً، خاصة في ظل التأزم والانقسام الذي طال بنية وروح العمل الإسلامي المشترك من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، والعمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية ومختلف منظماتها الفرعية.

خاصة في ظل نتائج ومضاعفات الاحتراب المدمر الذي ترتب عن ظاهرة الإرهاب والتطرف المتمسح - زوراً وجهاً واستلاباً - بمسوح الدين. الأمر الذي سهل اختراق القرار السيادي للأمة، وعمل على استنزاف مواردها واستغلال طاقاتها لدرجة الابتزاز، وأحدث خللاً وعطباً بليغاً في البوصلة الهادية لوجهتها والمحددة لاختياراتها وترتيب أولوياتها³⁹.

38 - Bertrand Badie, Coronavirus "La mondialisation enfin mise à nu", Propos recueillis par Laurent Marchand, DANIEL FOURAY / OUEST-France, Le 26-03-2020.

39 - عبد السلام طويل، قراءة في كتاب: «Ou va le monde? le marché ou la force?»، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، العدد47، 2019، ص230.

إنّ العالم تحت تأثير
جائحة كورونا يبدو وكأنه
في حالة توقف؛ فإن
نوعية الاستجابة النهائية
للأزمة الناتجة عنها
ونوعية تدبيرها - هي
التي سوف تحدد المواقع
والأوزان النسبية للقوى
الدولية الأكثر تأثيراً في
عالم ما بعد كورونا.



ومن الآثار الجيوسياسية لهذه الجائحة تسريعها لوتيرة تحول مراكز القوة في العالم من الغرب إلى الشرق. وهو ما عكسته طريقة المعالجة والتصدي الناجمة للقوى الآسيوية الأساسية: الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وسنغفورة.. بالمقارنة مع الولايات المتحدة وباقي الدول الأوروبية. وهو ما يؤكد جاهزيتها للدخول بقوة لمرحلة ما بعد كورونا.

خاصة وأن القارة الآسيوية لم تعد مجرد قوة اقتصادية ضاربة، وإنما أمست تمثل قوة عسكرية أيضاً. وهو ما رصدته تقرير التوازن العسكري لسنة 2012 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، حيث سجل أنه ولأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر تتفوق الميزانيات العسكرية لدول القارة الآسيوية على نظيرتها الأوروبية. خاصة وأن القيود المالية باتت تحدّ من القدرات العسكرية للولايات المتحدة وأوروبا.

إن المغزى الاستراتيجي لهذا هو التحول العالمي في مراكز القوة من العالم الغربي - بزعامة الولايات المتحدة - إلى العالم الشرقي بزعامة الصين، خاصة إذا ما عززت شراكتها الاستراتيجية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، ونجحت في استيعاب التوتر الموجود بينها وبين الهند، وعملت على تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في حجم التجارة البينية بينهما⁴⁰.

وهو ما جرى التعبير عنه من الواجهة الجيوسياسية من خلال تصاعد مطالب آسيوية قوية بإعادة هيكلة المؤسسات السياسية والمالية العالمية - وبوجه خاص مجلس الأمن الدولي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي - لتكون أكثر تعبيراً عن التحول العالمي للقوة، ومكانة آسيا الجديدة في هذا التحول. والراجع أن نتائج هذه الأزمة الشاملة الناتجة عن هذه الجائحة تضغط في هذا الاتجاه.

40 - Voir: Laurent Testot, Le basculement du monde, Sciences Humaines, France, N° 227, 2011.
Marc Endeweld, Et si le Covid-19 accélérât le basculement du monde vers l'Asie?, La Tribune, N° du 26-03-2020.

وفي هذا السياق يتوقع العديد من الخبراء أن قوة الصين والهند سوف تحد لا محالة من الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، خاصة إذا ما انضمت إليهما روسيا كقوة أوراسية؛ ليشكلوا بذلك ثلوثاً استراتيجياً بالغ القوة والتأثير. والحاصل أن تداعيات جائحة كورونا وسعي الصين لملء فراغ القيادة العالمية - الذي يبدو أن الولايات المتحدة الترامبية في طريقها للتفريط فيه - تنبئ بتشكّل استقطاب دولي جديد، دفع العديد من الباحثين للحديث عن حرب باردة جديدة قد تُدخل العالم في مرحلة توتّرٍ وصراعٍ دوليٍ ممتدة.

من الآثار الجيوسياسية لهذه الجائحة تسريعها لتوتيرة تحول مراكز القوة في العالم من الغرب إلى الشرق. وهو ما عكسته طريقة المعالجة والتصدي الناجعة للقوى الآسيوية الأساسية: الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وسنغفورة.

خاصة وأن النموذج التشموي الآسيوي لا يقوم كما سلف الذكر - على الربط الوثيق بين الحداثة الاقتصادية والتطور الاقتصادي، وبين الحداثة السياسية والديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات العامة. وهو ما جعل الصين لا تخفي زهوها واعتزازها بالمزاوجة بين النمو الاقتصادي والتسلطية والاستبداد السياسي، وهذا النموذج إذا ما كتب له النجاح في الاستمرار؛ فمن غير المستبعد أن يشكل النموذج «البديل» الأكثر منافسة للنموذج الأمريكي والغربي بوجه عام، رغم ما يستبطنه النموذج التحديثي الصيني من مفارقات؛ بين كونه يقوم على نظام سياسي «شيوعي» قائم على نظام الحزب الواحد، وبين اعتماده لنظام السوق الرأسمالية⁴¹، وهو ما قد يهدد بانفجاره⁴². وحينذاك سوف يكون لهذا النجاح أثر ثوري على مستوى النظام الدولي⁴³.

41 - "La chine se félicite de pouvoir conjuguer croissance économique et autoritarisme politique, et ce modèle, s'il s'avère durable, pourrait bien devenir le modèle alternatif le plus compétitif face au modèle américain", Ibid., p. 42.

42 - Luigi Moccia, Le double paradoxe de la modernité en chine ou de la question du droit, miroir du monde chinois traditionnel et contemporain, comparé, vol. 63, N°4, 2011, pp. 781-808.

Pascal Lamy et Nicole Gnesotto, Op.cit., p. 80.

- 43



ضمن هذه «الجيوسياسة» العالمية الجديدة اكتشف الغرب ما استشكله «برتراند باديه»، واصطلح عليه بـ «عجز أو وهن القوة» (L'impuissance de la puissance)⁴⁴. وذلك في مواجهة عالم انهارت قواعده ومؤسساته، ليس على مستوى الدول الوطنية فحسب، وإنما على مستوى المنتظم الدولي ومؤسساته الأساسية: الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية⁴⁵.

وهي الحقيقة التي جعلت الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش (Antonio Guterres) - في سياق الاحتفال بالذكرى 75 لتأسيسها - يفسر أزمة النظام الدولي وتراجع فاعليته بكون مؤسسات الأمم المتحدة ما زالت تعكس النظام العالمي لسنوات الستينيات من القرن الماضي⁴⁶.

ومن المرجح أن أوضاع ما بعد الجائحة - من خلال ما سوف تسفر عنه من موازين قوى دولية جديدة لمصلحة القوى الآسيوية بزعامة الصين - سوف تسرع بإعادة النظر بشكل عميق في بنية النظام الدولي ومعايير التمثيلية في مختلف مؤسساته.

الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في القواعد والهيئات والنظم القائمة، والتفاوض والتوافق الديمقراطي ما أمكن على استحداث قواعد ومؤسسات ونظم أخرى قادرة على تدبير وانتظام أحوال العالم، بما يحقق قيم السلم والعدل والأمن الدولي.

44 - Bertrand Badie, L'Impuissance de la puissance. Essai sur les nouvelles relations internationales. Fayard, 2004.

45 - "L'ONU est paralysée, le FMI et la Banque mondiale débordés, l'OMC impuissante, sans parler des difficultés à créer les nouvelles institutions nécessaires pour gérer le climat, les réfugiés, la cybersécurité", Pascal Lamy et Nicole Gnesotto avec Jean Michel Baer, "où va le Monde? Le Marché ou La force?", Op.cit, p. 36.

46 - Antonio Guterres, Les relations entre les grandes puissances sont plus dysfonctionnelles que jamais, Propos recueillis par, Stefan Beutel Sbacher et autres, Le Figaro, N° 27-28 Juin 2020, p. 8.

ثانياً: أزمة النموذج النيوليبرالي المعولم وتجدد الرهان على الدولة

يعتقد الليبراليون الجدد أن دولة الكفالة والرعاية حينما تتبنى عدالة توزيعية وسياسة ضريبية لإعادة توزيع الثروة الوطنية، وحينما تسهر على مراقبة وتحديد الأسعار، وتفرض الالتزام بحد أدنى للأجور بقوة القانون، وتكفل مجانية الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرها؛ فإنها بذلك تشجع الاتكال وعدم الاعتماد على النفس، وعدم إنصاف الذين هم أكثر قدرة على المبادرة والمغامرة، والأكثر تفانياً في الشغل وبذل الجهد.

من المرجح أن أوضاع ما بعد الجائحة - من خلال ما سوف تسفر عنه من موازين قوى دولية جديدة لمصلحة القوى الآسيوية بزعامة الصين - سوف تسرع بإعادة النظر بشكل عميق في بنية النظام الدولي ومعايير التمثيلية في مختلف مؤسساته.

كما يعتقدون أن دولة الكفالة الاجتماعية تتحمل أعباء مالية ثقيلة لتمويل سياساتها الاجتماعية، وذلك على حساب الادخار الذي من دونه لا يمكن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية؛ خاصة وأن ضعف الادخار الوطني يمثل معضلة اقتصادات الدول النامية⁴⁷.

إذا كان اعتماد اقتصاد السوق - مع ما يستتبعه من حد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي - أمراً مستساغاً في الدول المتقدمة اقتصادياً، ممن ترسخت مؤسساتها وبنياتها الإنتاجية الحديثة؛ فإنه لا يصلح للدول التي لم ترسخ مؤسساتها وبنياتها

الاقتصادية بعد، وما زالت قطاعات واسعة من مواطنيها تعاني من الهشاشة الاجتماعية، والافتقار إلى الخدمات العامة الأساسية من صحة وتعليم وغيرها.

ووجه المفارقة أن أزمة كورونا كشفت مدى الحاجة لتدخل الدولة حتى في أعظم الدول الرأسمالية وأكثرها تقدماً⁴⁸، لدرجة أن الوزير الأول

47 - علي أومليل، «الليبراليون الجدد والقيم الثقافية»، ضمن كتاب: «سؤال الثقافة.. الثقافة العربية في عالم متحول»، الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 2005، ص 42 - 46.

48 - Sarah Knafo, "La crise du Coronavirus marque-t-elle le retour de l'État?", Le Figaro, N° du 23-03-2020. <https://www.lefigaro.fr/vox>. Emmanuel Macron fait ce que n'importe quel président = de la République française aurait fait. Ce que les rois de France ont fait pendant des siècles:



الفرنسي السابق إدوار فيليب (Édouard Philippe) ذهب إلى حد طرح إمكانية اللجوء إلى «تأميم» بعض القطاعات الحيوية لمواجهة هذه الجائحة⁴⁹.

من أبرز الإطلاقات أو التعميمات الإيديولوجية تناؤل العولمة وآثارها السلبية على الدولة بلغة يقينية، وكأن الدولة قد اندرست فعلاً ولم يعد لها وجود أمام طوفان العولمة الجارف! وذلك دون تمييز بين أنماط الدولة ومستويات تطورها وتطور وظائفها، لدرجة أن بعض الباحثين لم يتردد في الجزم بأنه مثلما شكّلت الدولة الوطنية لحظة نفي للدولة الإقطاعية، فقد شكّلت دولة (الشركات المتعدّدة الجنسيات) لحظة نفي جدلي للدولة الوطنية؛ من منطلق أن العولمة - من خلال دينامياتها المحركة - المتمثلة أساساً في التقانة، والإنتاجية، والسوق - سوف تقضي إلى تفكيك الدولة لمصلحة الشركات المتعدّدة الجنسيات.

بل إن بعض هذه الدراسات حاولت إقناعنا بأن عملية التفكيك هذه قد تمت فعلاً وبشكل مبرم، ما دامت الرأسمالية الكوكبية النيوليبرالية لم تعد بحاجة إلى القوات المسلحة، كما أنها استغنت عن الشرطة، وذلك بالاعتماد على وحدات الأمن الخاصة، وأصبحت البنوك المعولمة تصدر النقود على شكل بطاقات ائتمان وشيكات دون الرجوع إلى سلطة الدولة، مثلما استغنت الشركات الكبيرة عن القضاء في المسائل المدنية التجارية؛ وذلك عبر الالتزام بإجراءات التحكيم، فضلاً عن أن الشركات الكوكبية لم تعد بحاجة إلى هيئة البريد؛ لأنها تستخدم الفاكس العصي على المراقبة، وشركات البريد السريع الخاصة، والاتصال عبر العالم في لمح البصر من خلال شبكة الإنترنت.

إن الدارس لأبجديات الفكر السياسي والعلوم السياسية يعلم أن فكرة سقوط الدولة وتلاشيها واختفائها فكرة قديمة، قال بها الفوضويون في القديم والحديث، وقال بها الماركسيون، وها هي ذي «الحكاية» تتكرر مع العولميين⁵⁰.

montrer que l'État demeure ce qui se tient debout au milieu de l'effondrement, ce qui assure une forme de continuité indispensable à la société et à la nation." =

Ibid.

- 49

Jean-Christophe Angaut. Retour sur les critiques anarchistes du marxisme. Actuel Marx, Presses Universitaires de France, 2013, (54), pp. 173-183. - 50

والواقع أن الدولة قائمة، وستظل قائمة إلى أجل ليس بالقصير، كما أن تدخل الدولة لإصلاح الاختلالات الناجمة عن التفاعل الحر لقوى السوق المنفلتة من كل ضابط - أي أداءها للوظيفة الاجتماعية - غداً أمراً ألزم وأوجب ما يكون، خاصة في أوقات الأزمات العميقة التي تهدد استقرار بل واستمرار الكيان الاجتماعي العام برمته، نظير ما يعيشه العالم في ظل هذه الجائحة، التي بقدر ما هددتنا في وجودنا، ذكرتنا بمدى هشاشتنا وعجزنا وجزعنا أفراداً وقوى ومؤسسات وهيئات ودولاً.

الواقع أن الدولة قائمة، وستظل قائمة إلى أجل ليس بالقصير، كما أن تدخل الدولة لإصلاح الاختلالات الناجمة عن التفاعل الحر لقوى السوق المنفلتة من كل ضابط - أي أداءها للوظيفة الاجتماعية - غداً أمراً ألزم وأوجب ما يكون.

في سياق التسليم والوعي بهذه الهشاشة والمحدودية فإن الدولة الحية - الحائزة على النصاب اللازم من المشروعات، والمعبرة عن تعاقب سياسي واجتماعي متجدد - قد أثبتت أنها الأقدر على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة والاستجابة للحالات الطارئة، مثلما أثبتت أنها الأقدر على التوسط بين القوى الاقتصادية الوطنية وغير الوطنية من جهة، والأفراد المجردين من كل سلاح في مواجهة هذه القوى من جهة أخرى. وقد برهنت - في السياق الكوروني الفتاك الذي لا زلنا

نعاني من مخاطره ومضاعفاته - أنها الملاذ الآمن للمواطنين والمؤسسات معاً.

فما إن حلت الجائحة بكل ظلالها وغموضها المخيف، وما إن تصدت لها الدولة حتى توالى الكتابات والتحليلات حول «عودة الدولة» بكل لغات العالم، وهو ما يجعلنا نتساءل: متى غابت الدولة حتى تعود؟ لا ريب أنها دوماً حاضرة، وإن أريد لها الغياب أو التغييب، التوظيف أو التحجيم لأسباب إيديولوجية متباينة.

غير أن هؤل الجائحة جعل أعداءها قبل أنصارها يتشوفون لقوة حضورها ويرحبون به، فالى وقت ليس بالبعيد كانت الدعوات لا تكاد تكف عن المطالبة بالحد من دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، لكن ما إن «وقعت الواقعة» حتى خفت هذه المطالب، لترتفع - بدلاً منها - مطالب منادية



بضرورة تدخلها، بعد أن جعلتنا الجائحة نعيد اكتشاف السيادة من جديد على حدّ تعبير مارسيل غوشيه (Marcel Gauchet)⁵¹، مثلما جعلتنا نستعيد الوعي بحقيقة أن أغلب الأمم الحديثة يعود الفضل في تشكيلها ووجودها إلى الدولة؛ الدولة الاستراتيجية، الناجعة، والقريبة من الناس⁵².

لقد أفضت أزمة فيروس كورونا إذن إلى عودة قوية وكاسحة للدولة، بعدما تبين أن مواجهة هذا الوباء - الذي سرعان ما تحول إلى جائحة بالغة الانتشار والفتك - لا يمكن أن تتحقق دون استعادة الدولة لكامل صلاحياتها السيادية؛ إغلاقاً للحدود، وتجميداً لحركة الاقتصاد، وما ترتب عن ذلك من إعلانها لسياسات وبرامج ضخمة للدعم والتضامن الاجتماعي للفئات الأكثر تضرراً ممن توقفت أعمالهم من جراء قرار الحجر، وكذا برامج لدعم المقاولات، فضلاً عن إمداد قطاع الصحة بميزانيات استثنائية.

لدرجة أن هناك من ذهب إلى حدّ القول بأن الدولة أمست - في ظل هذه الجائحة - بمثابة قائد حرب، وطبيب إنعاش⁵³، تتمثل وظيفتها - بحسب عالم الاجتماع نوربير إيلياس (Norbert Elias)، في وحدة لضمان بقاء الأفراد على قيد الحياة (Unité de survie). وهو ما يمثل جوهرها بحسب (Xavier Ragot)⁵⁴، حيث تبدو قادرة على إيقاف الاقتصاد لمواجهة الموت⁵⁵.

والحاصل أن الشرط التاريخي الموضوعي للأزمة - التي استفحلت مع هذه الجائحة - هو الذي اقتضى استعادة الدولة لمركزيتها في ضبط المجال العام؛ حفظاً للصحة العامة والأمن العام؛ ذلك أن أي دولة ما إن تواجه أزمة عميقة حتى تتقمص دور الإطفائي⁵⁶.

51 - Marcel Gauchet: Avec le coronavirus, on redécouvre la souveraineté, Propos recueillis par Sébastien Le Fol et François-Guillaume Lorrain, Le Point, N° 2494, 2020. <https://www.lepoint.fr/>

52 - "L'idée d'un État stratège efficace, proche des gens, doit être récupérée".

53 - L'État est chef de guerre et médecin réanimateur.

54 - "L'essence de l'État est la survie des individus", voir: Philippe Escande, Économie de marché: la crise du coronavirus provoque le grand retour de l'État", Le Monde, N° du 05-04-2020.

55 - "Il se montre capable d'interrompre l'économie pour lutter contre la mort", Ibid.

= Christian Saint-Étienne, "tout État confronté à une crise endosse l'uniforme du pompier", voir: 56

فوظيفة الدولة في مثل هذه الأوضاع - المتأزمة تأزماً يهدد أصل الوجود الإنساني - لا تكمن في مجرد توجيه الاقتصاد، وإنما في الحفاظ على سلامة النسيج الإنتاجي والاجتماعي، والحيلولة دون استفحال تمزقه، في انتظار استئناف دورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جديد⁵⁷. ذلك أن وظيفتها - في هذا السياق - تتجاوز البعد الاجتماعي، لتأخذ بُعداً استراتيجياً؛ لتصير بذلك دولة استراتيجية⁵⁸ تراهن - أول ما تراهن - على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الوطني بمفهومه الشامل، حرصاً على توفير الخدمات والحاجيات الحيوية، بعيداً عن منطلق السوق وقوانينه، بما يعزز سيادة الدول وتحكمها في مصيرها.

لقد أفضت أزمة فيروس كورونا إذن إلى عودة قوية وكاسحة للدولة، بعدما تبين أن مواجهة هذا الوباء - الذي سرعان ما تحول إلى جائحة بالغة الانتشار والفتك - لا يمكن أن تتحقق دون استعادة الدولة لكامل صلاحياتها السيادية.

وهكذا فقد أثبتت هذه الجائحة مدى تهافت الرهان على نهاية الدولة الوطنية، وهي الدولة التي لم يكن من باب العبث وصفها بـ «مؤسسة المؤسسات»⁵⁹، وبكونها «أعظم اختراع إنساني في التاريخ»⁶⁰، وبعدها «مربية المربين»؛ بحيث إن «من يتكلم عن التربية - التي تجعل من الإنسان الحيواني إنساناً إنسانياً، أو التي تفتح عين الفرد على الغاية التي من أجلها يعيش - يتكلم حتماً عن الدولة. كل مرب لا بد له من مُربِّ، والدولة مربية المربين»⁶¹.

Antoine d'Abundo et Marie Dancer, Face au coronavirus, le retour de l'État, La Croix, N° du = 26-03-2020.

Hervé Gouletquer, Ibid. "il s'agit moins d'orienter l'économie que de faire en sorte que le tissu - 57 productif et social ne se déchire pas trop en attendant le redémarrage".

Pascal Charpentier, Coronavirus et crise économique: le retour de l'État stratégie?, 22-04-2020. - 58 <http://intec.cnam.fr/>

59 - وهو الوصف الذي أطلقه عليها الفقيه الدستوري الفرنسي موريس هوريو (Maurice Hauriou)

60 - عبد الإله بلقزيز، «الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر»، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 16.

61 - عبد الله العروي، «مفهوم الدولة»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء / بيروت، الطبعة 8، 2006، ص 19.



لا بد أن نسجل هاهنا ملحوظاً في غاية الأهمية، يتعلق الأمر بالعلاقة بين الوظيفة التربوية للدولة، وبين مصادر استمداد المشروعية، مفادها أن هذه الأخيرة هي تعبير عن درجة الرضا والقبول والموافقة التي يبديها المواطنون عن أصل الحكم والسلطة في بعدهما المؤسسي، من خلال آلية التعاقد الدستوري، وعمما يصدر عن هذه المؤسسات الدستورية من سياسات وقرارات وإجراءات وتدابير وأحكام.

ومن دون هذه المشروعية يتعذر ممارسة السلطة والحكم في جو من السلم المدني والاستقرار الاجتماعي، وفي إطار من الديمومة والاستمرارية المحددتين لطبيعة وماهية الدولة في بُعدها التاريخي والمعياري معاً، مهمًا كانت ترسانة الدولة الإكراهية ضخمة وضاربة؛ ذلك أن قوة ورسوخ الدول عادةً ما تتحدد برسوخ مشروعيتها التاريخية والدينية والديمقراطية، فضلاً عن شرعية أدائها.

ولا ريب أن عنصر الموافقة والقبول - كأساس للإذعان والطاعة والامتثال الطوعي لمشروعية الحكم - لا يمكن تصوُّره إلا من خلال الوعي المتحقق بالتربية؛ الوعي بوجه عام، والوعي السياسي والمدني بوجه خاص. بحيث كلما ارتفع نصاب هذا الوعي، ارتفع نصاب الاستجابة الراشدة للقرارات التي تصدر عن الدولة من خلال مختلف مؤسساتها، مهمًا كانت مقيدة للحريات، ومهما كانت مؤلمة؛ وذلك بالنظر إلى ما سوف تحققه من مصالح أساسية، وتدرأه من أضرار أكثر فداحة، وكذا بالنظر إلى رصيد الثقة الذي تم بناؤه واختباره بينهما.

وإذا كنا نتحدث عن عالم يزداد تداخله بقدر ما تزداد فوارقه وتناقضاته من جهة، وتضمّر عدالته من جهة أخرى؛ فإننا نتحدث في اللحظة عينها عن الحاجة الماسة للوظيفية الاجتماعية للدولة. ومع أن غسان سلامة سبق أن رصد ظاهرة تآكل الدولة في المجتمعات الغنية والفقيرة على حدّ سواء، فإنه ذهب إلى أن الأمر لا يعدو أن يكون نوعاً من إعادة التحديد لمفهوم السيادة⁶².

Ghassan Salamé, La recomposition du Monde: Les rapports Nord-Sud après la guerre froide, - 62 Entretien, Esprit, N° 226, 1996, p. 150. (On assiste moins à une perte de souveraineté qu'à la redéfinition de celle -ci).

فعلى الرغم من إمعان الرأسمالية النيوليبرالية في الحد من دور الدولة، فيما يتجاوز النمط والمدى الذي حبذه كينز نفسه؛ فإن الأزمة العميقة والشاملة التي نتجت عن هذه الجائحة جعلت الطلب - كما سلفت الإشارة - عليها عاماً من طرف كل الدول⁶³.

ذلك أن قدرة الرأسمالية النيوليبرالية على التكيف مع مقتضيات الأزمة الراهنة يتوقف على تسليمها واعترافها للدولة بدور أساسي في ضبط حركتها والتحكم في الكثير من آلياتها، فما زالت الدولة تحرك كُلاً من الرافعة المضادة

للأزمة والرافعة المضادة للتضخم، وما زالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج والتغلب على التقلبات غير المرغوب فيها. ومن خلال منظومتها التعليمية يتم إعداد مختلف الأطر، ومن خلال ميزانيتها يتم تمويل جانب أساسي من البحث والتطوير في مجالات العلم والتكنولوجيا، كما يجري تمويل النظام العسكري من الاقتصاد الوطني⁶⁴.

على الرغم من إمعان الرأسمالية النيوليبرالية في الحد من دور الدولة، فيما يتجاوز النمط والمدى الذي حبذه كينز نفسه؛ فإن الأزمة العميقة والشاملة التي نتجت عن هذه الجائحة جعلت الطلب - كما سلفت الإشارة - عليها عاماً من طرف كل الدول.

على سبيل الختم:

لقد شكّلت جائحة كورونا فرصة حقيقية للتنبيه عن مدى الاختلال العميق الذي أصاب منظومة

قيمنا، حينما كشفت - في لحظة امتحان وجودي حاسم - عن القيم والوظائف والمبادئ الجوهرية والحيوية، التي من دونها ما كان من الممكن إطلاقاً مواجهة هذا الوضع الطارئ، وهي القيم التي طالما جارت عليها «قيم» ثانوية وفرعية مرجوحة، وأخرى مزيفة فاسدة ترسخ مسلكاً استهلاكياً طفيلياً هداماً.

63 - Cette crise révèle d'un côté un formidable besoin d'État, c'est-à-dire de restauration de l'État-providence. Un besoin de redécouvrir, à travers une revitalisation de l'État, un social qui avait été complètement laminé par la révolution néolibérale", voir: Bertrand Badie, Coronavirus "La mondialisation enfin mise à nu", Propos recueillis par Laurent Marchand, DANIEL FOURAY / OUEST-France, Le 26-03-2020.

64 - فؤاد مرسي، «الرأسمالية تجدد نفسها»، مرجع سابق.



وفي مقدمة هذه القيم التأسيسية الجوهرية قيمة العلم والمعرفة في صلتها بالمنظومة التعليمية التربوية والبحث العلمي والإنتاج التقني، وهي المنظومة التي يعود لها الفضل في تخريج الأطر التي يقوم على نشاطها النظام الاجتماعي العام برمته. وكذلك قيمة الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الفلاحي والزراعي والصيد البحري، وما يتصل بها من صناعات زراعية؛ فبعد أن فرضت الجائحة على مختلف الدول الانكفاء على ذاتها حمايةً لأمنها الصحي تباينت قدراتها على تلبية حاجيات مواطنيها.

وهكذا فإن هذا السياق العالمي المحكوم بالتهديد الجدي لهذه الجائحة يتيح للبشرية فرصة نادرة لتجديد النظر، ليس في قيَمها فحسب؛ وإنما في اختياراتها وتعاقداتها وسياساتها وأنظمتها ومرجعياتها وفلسفاتها ورؤاها للعالم.. فهي - بهذا المعنى - اختبار تاريخي للبشرية في كيفية التصرف بحرية اختيارها في لحظة فارقة من تاريخها؛ لتقلب النظر في كل ما اقترفت أو اكتسبت يداها؛ لتحدد بعد ذلك وجهتها ومقصدها وغايتها.

لقد أتاحت أزمة كورونا شرطاً عالمياً موضوعياً لاعتماد سياسة كونية، انطلاقاً من مبادرة عالمية؛ لإعادة النظر في الأسس القانونية والمعمارية للنظام الدولي والعلاقات الدولية، في ظل توازن القوى النسبي القائم حالياً، وفي ظل الأزمة العميقة التي يعاني منها نموذج الرأسمالية النيوليبرالية؛ وذلك استجابة للتحديات التي تواجه البشرية برمتها في هذه المرحلة التاريخية الفارقة، التي تصلح لكي تكون مرحلة تأسيسية، نتلافى من خلالها أسوأ وأخطر ما يستبطنه النموذج الصيني من مفارقات الجمع بين حرية المبادرة في السوق ومجال المال والأعمال من جهة، والقبضة الحديدية في السياسة القائمة على الحزب الشيوعي الواحد والوحيد، من خلال الإمعان في خنق الحقوق والحريات الفردية والجماعية في المجال العام من جهة أخرى. كما نتلافى النموذج النيوليبرالي الذي أفرغ الليبرالية والرأسمالية والديمقراطية من أي معنى إنساني عادل.

ذلك أن الجوائح والأزمات الدولية الكبرى بقدر ما تُحدث من مأسٍ وخسائر فادحة، تبعث آمالاً للتجاوز، وتخلق شروطاً حافزة على التعاون. ومن

النماذج الباعثة على التعاون الدولي لمواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد المجتمع الدولي أن مجموعة العشرين (G20) إنما أحدثت عام 2008، في محاولة لاجتراح حلٍّ جماعيٍّ لأول وأخطر أزمة مالية للعولمة. مثلما توحد العالم لمواجهة المخاطر البيئية، بعدما باتت المحيطات تستحث دول العالم على المزيد من التعاون والقليل من التوتر والصراع؛ أي إلى المزيد من «الجيواقتصادي» والقليل من «الجيوسياسي».

بحيث لا بد من إعادة الحيوية والدينامية لعجلة الاقتصاد والتنمية. غير أن ذلك يتعين أن يتم - كما سلفت الإشارة - في سياق مراجعة جديّة، عميقة وشاملة

**لقد أتاحت أزمة كورونا
شرطاً عالمياً موضوعياً
لاعتقاد سياسة كونية،
انطلاقاً من مبادرة عالمية؛
لإعادة النظر في الأسس
القانونية والمعمارية
للنظام الدولي والعلاقات
الدولية، في ظل توازن
القوى النسبي القائم حالياً.**

لبنية النظام الدولي برمته، في إطار مشروع مدمج وشامل لإعادة البناء؛ وذلك استثماراً لممكّنات هذا الشرط التاريخي الاستثنائي الذي نجّاه. وكذلك من خلال التركيز على البعد البيئي المتصل بالطبيعة والمناخ، من منطلق أن التحولات العميقة التي يشهدها النظام البيئي تقتضي تغييراً عميقاً في بنية وفلسفة النظام الاقتصادي الدولي، وكذا في طبيعة النموذج التنموي العالمي. وكذلك على البعد الاجتماعي من خلال الحرص على تحقيق العدالة في أبعادها

الاجتماعية، والمجالية، والدولية. بحيث يتعيّن أن يكون البُعدان البيئي والاجتماعي مركزيين في كل القرارات والسياسات والتشريعات والمعاهدات في مرحلة إعادة البناء لما بعد كورونا⁶⁵.

بحيث يتعين أن يتمّ التوافق ابتداءً على أن الاقتصاد، والسوق، والمال، والسلطة، والدولة، والسياسة، والإيديولوجيا، والتكنولوجيا - ما هي إلا أدوات تتحدد قيمتها بأهمية ونبل المقاصد والقيم والغايات والأهداف التي تبتغيها.

Muhammad Yunus: La crise du coronavirus nous ouvre des horizons illimités pour tout reprendre - 65 à zéro, Le Monde N° du 05 Mai 2020.



وفي هذا الإطار لا يتعين أن نكتفي بمواصلة رفع الرهانات الإيكولوجية والاجتماعية والسياسية، على أهميتها القصوى؛ وإنما يجب التطلع إلى أفق جديد من خلال تأثيرنا في القوتين الجديتين اللتين تهيكلان المشهد الدولي؛ يتعلق الأمر بالاتجاه نحو عالم ما بعد غربي (post-occidental) من جهة أولى، وتسارع عملية التحول الرقمي من جهة ثانية⁶⁶. وهو التحول الذي من خلاله ومن خلال تكنولوجيا المعلومات تتحدّد باقي التحولات.

علماً أن التحول العميق الذي يشهده عالم المعلومات يقترن بالتساؤلات الوجودية والتاريخية حول الإنسان والطبيعة والحياة. ووجه الخطورة هاهنا أن الرؤية الإيكولوجية للعالم قد تشكلت في قطيعة كلية مع ما يجري في المجال الرقمي؛ كما لو أن علاقة الناس بالمجال الحيوي (biosphère) منفكة الصلة مع المجال أو المحيط الفكري والثقافي (noosphère).

ومع أن أهمية الرهان الرقمي - بعد أن أصبح عنصراً مركزياً في استراتيجيات المواجهة ضد فيروس كورونا - قد تضاغت؛ فإن القوة المتنامية للبعد الرقمي خلال هذه الجائحة بقدر ما أثارت من الإعجاب والدهشة أثارت القلق والمخاوف من تحالف الديكتاتورية والرقمية⁶⁷.

Moins occidental et plus numérique.

- 66

Une alliance de la dictature et du numérique. voir: Philippe Lemoine, Visages du jour d'après, - 67 Esprit, Avril, 2020.